جامعة القاهرة
كلية الحقوق
إدارة الدارسات العليا والبحوث

المواجهة الجنائية والأمنية لظاهرة البلطجة
(دراسة مقارنة)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمه من الباحث
أحمد حمدي محمد علي

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور/عادل يحيي قرني
أستاذ القانون الجنائي
ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة

-2021-

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّبِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

[سورة هود: 88]

المقدمة

أضحت ظاهرة البلطجة في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011 مشكلة للمواطن العادي، فلم يعد المواطن يشعر بالأمان الذي كان يشعر به في السابق، فقد أثرت الظروف الاجتماعية والسياسية في مصر خلال تلك الفترة على مُعدلات ارتكاب الجرائم، وبصفة خاصة جرائم العنف والبلطجة، وهو الأمر الذي تطلب ضرورة إلقاء الضوء على هذه الظاهرة بشكل أكثر بهدف التعرف على أسبابها ودوافع ارتكابها، وتداعياتها على المجتمع، وبيان سُبل مواجهتها.

وفي ضوء مدى ملائمة إدخال جريمة التخويف والترويع (البلطجة) ضمن أحكام قانون العقوبات ذهب جانب من الفقه الجنائي المصري[1]؛ إلى انتقاء السياسة الجنائية التي اتبعها المشرع المصري بإدخال جرائم البلطجة ضمن أحكام قانون العقوبات بالنظر إلى أن نصوص قانون العقوبات هي نصوص ثابتة صدرت لمواجهة الظاهرة الإجرامية في الظروف العادية، ومن المرغوب فيه تعديل هذه النصوص بصفة مستمرة، أما ظاهرة البلطجة فهي ظاهرة دخيلة على المجتمع المصري.

وفي السياق فقد أشار تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب بشأن قانون مكافحة البلطجة رقم 6لسنة1998 من أنه: "ولما كان قانون العقوبات مظهرًا من مظاهر الحياة الاجتماعية فإنه ينبغي أن يساير روح العصر ومقتضياته وأن يتصدى بالتجريم والعقاب لكل أمر يكشف واقع الحال عن ضرورة التصدي له، ومن ثم كان هذا الفرع من فروع القانون أكثرها عرضة للتطور ومسايرة لمقتضيات العصر ومطالب المجتمع"[2].

وعليه فإن القاعدة العامة هي أن قانون العقوبات هو القانون الذي يحدد الأفعال التي يعدها القانون من قبيل الجرائم، ويفرد لها العقوبات، فالأصل أن المشرع يضمن حماية الحقوق والحريات من خلال إفراد قواعد قانونية تجرم الاعتداء على المصالح التي يحميها القانون، كالحق في الحياة وسلامة الجسم والشرف والاعتبار إلى غير ذلك من الحقوق الإنسانية.

وقد أفرد المشرع الجنائي نصوصًا لتجريم أفعال القتل العمد والقتل الخطأ والضرب المفضي إلى موت باعتبارها تمثل اعتداءً على حق الإنسان في الحياة، وأفرد نصوصًا لتجريم أفعال الضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة، وإحداث عاهة مستديمة باعتبارها تمثل اعتداء

---

(1) أنظر: المادة (375 مكرر) بشأن الترويع والتخويف والمساس بالطمأنينة "البلطجة"، الباب السادس عشر، ص23.

(2) عبد العزيز سالم السنيدي، **"السياسة العقابية للمشرع الإماراتي في مواجهة الجرائم المعلوماتية في ظل المرسوم الاتحادي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات"**، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص106.

على حق الإنسان في سلامة جسمه إلى غير ذلك من صور التجريم[1]. إلا أن هذه النصوص التقليدية لم تكن ذات أثر فعال في مواجهة ظاهرة البلطجة؛ الأمر الذي دعا المشرع الجنائي إلى استحداث نصوص جنائية لمواجهة هذه الظاهرة المستحدثة.

أهمية موضوع الدراسة:

ترجع أهمية بحث ظاهرة البلطجة فيما تمثله من اعتداءٍ ومساسٍ بأمنِ المواطنين؛ إذ تترك في نفوسهم أثرًا بالغًا يُهدد أمنهم وسكينتهم في حياتهم الخاصة، بالإضافة إلى ما نطالعه في صفحات الجرائد اليومية من تحقيقات عن جرائم البلطجة بصورها المُختلفة؛ إذ انتشر الحديث في صفحة الحوادث في هذه الصحف عن أخبار الحوادث التي يرتكبها البلطجية.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتحدد هدف البحث الرئيسي في محاولة تناول ظاهرة البلطجة في المجتمع المصري على المستويين النظري والتطبيقي للتعرف على حجم الظاهرة، وأهم ملامحها، وأسبابها، وتداعياتها للوقوف على سبل مواجهتها. ويتفرع من هذا الهدف العام مجموعة أهداف فرعية، حيث تهدف الدراسة إلى الإجابة عن العديد من التساؤلات الخاصة بموضوع البحث، والتي تتمثل فيما يلي:

- إلقاء الضوء على ظاهرة البلطجة باعتبارها إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي تعبر عن مدى انتشار العنف في الوقت الراهن بشكل لافت النظر.
- التعرف على النشأة التاريخية لهذه الظاهرة في المجتمع المصري، وأسباب تنامي هذه الظاهرة ودوافع ارتكابها.
- تحديد العوامل المجتمعية المختلفة التي ساعدت على نمو وتفعيل سلوك البلطجة في الآونة الأخيرة ليكتسب شكلاً ونمطًا مستحدثًا من أنماط العنف الحياتية ومردود ذاته وانعكاساته على مختلف الأصعدة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية).
- الوقوف على اتجاهات تطور ظاهرة البلطجة وأهم صورها الأكثر شيوعًا في المجتمع المصري، وحجمها النسبي، وهل هذه الظاهرة في طريقها للزيادة أم الانخفاض، وملامحها وتوزيعها الجغرافي على مستوى الجمهورية.
- الوقوف على الخصائص الشخصية والاجتماعية لمرتكبي جرائم البلطجة في المجتمع، وهل يتميز مرتكبو جرائم البلطجة بخصائص شخصية واجتماعية معينة.
- إلقاء الضوء على التداعيات والآثار السلبية لهذه الظاهرة على المجتمع المصري.

---

(1) عبد العزيز سالم السنيدي، **"السياسة العقابية للمشرع الإماراتي في مواجهة الجرائم المعلوماتية في ظل المرسوم الاتحادي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات"**، مرجع سابق، ص107.

الفهـــرس

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	5-1
الباب الأول: ظاهرة البلطجة والعوامل المؤثرة فيها	124-6
الفصل الأول: ماهية جريمة البلطجة	54-8
المبحث الأول: التعريف بجريمة البلطجة	30-10
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لجريمة البلطجة	14-11
المطلب الثاني: التعريف التشريعي للبلطجة في القانون المقارن	23-15
المطلب الثالث: تعريف جريمة البلطجة في الشريعة الإسلامية	30-24
المبحث الثاني: صور جريمة البلطجة	40-31
المطلب الأول: استعراض القوة أمام شخص	33-32
المطلب الثاني: التلويح للمجني عليه بالعنف	35-34
المطلب الثالث: التهديد باستخدام القوة أو العنف	37-36
المطلب الرابع: التهديد بالافتراء أو بالتعرض لحرمة الحياة الخاصة	40-38
المبحث الثالث: ذاتية جريمة البلطجة	54-41
المطلب الأول: التمييز بين البلطجة وجرائم الإيذاء البدني	47-42
المطلب الثاني: التمييز بين البلطجة والجريمة المنظمة	44-43
المطلب الثالث: التمييز بين البلطجة والإرهاب	48-45
المطلب الرابع: التمييز بين البلطجة والتجمهر	50-49
المطلب الخامس: التمييز بين جرائم البلطجة والتنمر الإلكتروني	54-51
الفصل الثاني: التطور التاريخي لنشأة جرائم البلطجة في التشريع المصري	71-55
المبحث الأول: النشأة التاريخية لظاهرة البلطجة في المجتمع المصري	58-57
المبحث الثاني: التطور التشريعي لتجريم البلطجة في القانون المصري	71-59
المطلب الأول: صدور القانون رقم (6) لسنة 1998	69-60
المطلب الثاني: إعادة إصدار قانون البلطجة بالمرسوم بقانون رقم (10) لسنة 2011	71-70
الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في ظاهرة البلطجة	117-72

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الأول: العوامل السياسية والاقتصادية	74-94
المطلب الأول: العوامل السياسية	75-88
الفرع الأول: غياب السلطة والانفلات الأمني	76-79
الفرع الثاني: الانتخابات البرلمانية	80-81
الفرع الثالث: ظاهرة البلطجة والعنف في الانتخابات البرلمانية	82-88
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية	89-94
الفرع الأول: الفقر وارتفاع الأسعار وتفاوت مستوى المعيشة	90-92
الفرع الثاني: البطـالة	93-94
المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية	95-101
المطلب الأول: التنشئة الاجتماعية	96-98
المطلب الثاني: عوامل اجتماعية أخرى	99-101
المبحث الثالث: العوامل الثقافية	102-109
المطلب الأول: ضعف دور المؤسسات التعليمية	103-104
المطلب الثاني: ضعف القيم الأخلاقية والدينية	105-109
المبحث الرابع: العوامل البيئية والديموغرافية	110-113
المبحث الخامس: تأثير وسائل الإعلام والخمور والمخدرات على ظاهرة البلطجة	114-117
المطلب الأول: تأثير وسائل الإعلام على جرائم العنف والبلطجة	115
المطلب الثاني: تأثير إدمان الخمور والمخدرات على جرائم العنف والبلطجة	116-117
الباب الثاني: المواجهة الجنائية لظاهرة البلطجة	118-200
الفصل الأول: المواجهة الجنائية الموضوعية لظاهرة البلطجة (جريمة البلطجة في التشريع المصري)	120-178
المبحث الأول: الأحكام العامة لجرائم البلطجة في التشريع المصري	122-144
المطلب الأول: الركن المادي لجريمة البلطجة	123-133
المطلب الثاني: الركن المعنوي في جريمة البلطجة	134-144
المبحث الثاني: السياسة العقابية لظاهرة البلطجة في التشريع المصري	145-178
المطلب الأول: تحديد ماهية السياسة العقابية	146-156
الفرع الأول: تعريف السياسة العقابية	147-148
الفرع الثاني: طبيعة السياسة العقابية في مواجهة جرائم البلطجة	149-151

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الثالث: ذاتية السياسة العقابية في مواجهة جرائم البلطجة	152-156
المطلب الثاني: أهداف السياسية العقابية ودورها في مواجهة جرائم البلطجة	157-162
الفرع الأول: دور السياسية العقابية في مواجهة جرائم البلطجة	158-160
الفرع الثاني: آليات السياسية العقابية في مواجهة جرائم البلطجة	161-162
المطلب الثالث: العقوبات المقررة لجرائم البلطجة في التشريع المصري	163-178
الفرع الأول: العقوبة في جريمة البلطجة في صورتها البسيطة	164-168
الفرع الثاني: العقوبة في جريمة البلطجة المشددة (الظروف المشددة)	169-178
الفصل الثاني: المواجهة الجنائية الإجرائية لظاهرة البلطجة	179-200
المبحث الأول: المواجهة الجنائية الإجرائية لظاهرة البلطجة في المرحلة السابقة على المحاكمة	181-189
المبحث الثاني: المواجهة الجنائية الإجرائية لظاهرة البلطجة في مرحلة المحاكمة	190-200
المطلب الأول: مرحلة اختصاص القضاء العادي بجرائم البلطجة	191-193
المطلب الثاني: مرحلة اختصاص القضاء العسكري بجرائم البلطجة	194-197
المطلب الثالث: مرحلة اختصاص محاكم أمن الدولة الاستثنائية (طوارئ) بجرائم البلطجة	198-200
الباب الثالث: المواجهة الأمنية لظاهرة البلطجة	201-315
الفصل الأول: دور أجهزة الشرطة في مكافحة ظاهرة البلطجة	203-252
المبحث الأول: دور قطاع مصلحة الأمن الاجتماعي في مواجهة ظاهرة البلطجة	205-216
المطلب الأول: دور الإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث في مكافحة ظاهرة البلطجة	206-209
المطلب الثاني: دور الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مكافحة ظاهرة البلطجة	210-211
المطلب الثالث: دور إدارة شرطة الرعاية اللاحقة في مكافحة ظاهرة البلطجة	212-216
المبحث الثاني: جهود قطاع السجون في مكافحة ظاهرة البلطجة	217-234
المطلب الأول: أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية للمحكوم عليهم	218-220
المطلب الثاني: البرامج الإصلاحية للمحكوم عليهم	221-231
الفرع الأول: التعليم في السجون المصرية	222-223
الفرع الثاني: التدريب المهني في السجون المصرية	224
الفرع الثالث: العمل في السجون المصرية	225-226
الفرع الرابع: الإرشاد والوعظ الديني والبرامج الاجتماعية في السجون المصرية	227
الفرع الخامس: الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية	228-231

الموضـــوع	الصفحة
المطلب الثالث: الإجراءات المرتبطة بتأهيل المحكوم عليهم	232-234
المبحث الثالث: تنمية الموارد البشرية لضابط الشرطة وأفرادها في ظل قوانين حقوق الإنسان	235-244
المطلب الأول: ماهية تنمية الموارد البشرية لضابط الشرطة	236-241
المطلب الثاني: انعكاسات تنمية الموارد البشرية لضابط الشرطة على مكافحة ظاهرة البلطجة	242
المطلب الثالث: الدور الفعال للتعاون الدولي في المجال الأمني في مكافحة الظاهرة الإجرامية	243-244
المبحث الرابع: الحماية الجنائية لضباط الشرطة في مواجهة مرتكبي جرائم البلطجة وترويع المواطنين	245-252
المطلب الأول: الضوابط الحاكمة لعمل رجل الشرطة	246-249
المطلب الثاني: الحماية الجنائية الموضوعية لرجل الشرطة	250-252
الفصل الثاني: الإجراءات الإدارية لمواجهة ظاهرة البلطجة	253-267
المبحث الأول: الإجراءات والتدابير الوقائية لمنع وقوع الجريمة	255-262
المبحث الثاني: الإجراءات الاستثنائية للشرطة في مواجهة البلطجة (الاعتقال الإداري)	263-267
الفصل الثالث: آليات التعاون بين القوات المسلحة والشرطة في مواجهة البلطجة	268-301
المبحث الأول: القواعد المنظمة للتعاون بين القوات المسلحة والشرطة	270-278
المبحث الثاني: الملحمة الوطنية للقوات المسلحة	279-290
المبحث الثالث: التدابير الأمنية اللاحقة لوقوع جرائم البلطجة وترويع المواطنين بعد أحداث ٢٥ يناير	291-301
الفصل الرابع: الإستراتيجية الأمنية المقترحة لمواجهة ظاهرة البلطجة	302-315
المبحث الأول: الدراسة الميدانية	304-310
المبحث الثاني: محاور الإستراتيجية الأمنية لمواجهة ظاهرة البلطجة	311-315
الخاتمة (النتائج والتوصيات وبعض المقترحات)	316-323
المراجـــع	326-337
الفهرس	338-341